

YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST.



Publication	Sout Al Omma
Date	November 19, 2016
Circulation	90,000
Country	Egypt
Article Type	Syndicate News
Headline	Pharma companies block drugs to raise prices: Pharmacists' Syndicate head
Page	02
Reporter	Eman Mahgoub

## 🕑 NOVARTIS



## يى عبيد نقيب الصيادلة لـ صوّت الأمني: لات الأدوية تعطش السوق استعدادا لرفع الأسعار هرة أخرى

رغم وجود ١٢ شركة أدوية فى مصر تقوم بإنتاج نفس النوع من الدواء إلا أنه توجد أزمة فى نقص الأدوية المدعمة خاصة المضادات والوحدات الصحية التابعة لوزارة الصحة وكذلك بعض الادوية الخاصة بالاورام.. حول نقص الدواء وصناعته فى مصر صرح الدكتور محيى عبيد النقيب العام للصيادلة أن أزمة نقص الدواء فى مصر كانت موجودة قبل خطوة تعويم الجنيه فى مصر كانت موجودة قبل خطوة تعويم الجنيه ولكنه لم ينف تأثير هذه الخطوة على الأزمة وأن قبل أن تتفاقم إلى الحد الذى وصل فيه المريض ألا يجد الدواء. وقد أرجع تفاقم الأزمة إلى قيام الشركات التى تنتج الأدوية هى مصر بتعطيش السوق لرفع سعر الدواء مرة اخرى.

وأضاف عبيد أن شركات الأدوية متعددة الجنسيات تقوم بعمل دعاية كبيرة لمنتجاتها، وتقوم بالإنفاق على الأطباء بشكل قوى حيث تقوم بإرسالهم لندوات علمية والقيام برحلات ترفيهية، وكنوع من أنواع الولاء يقوم الطبيب بإجبار المريض على تتاول الدواء بالاسم التجارى للشركة التي يوجد تعاون بينها وبين الطبيب على الرغم من تضاؤل فرص تواجده في الصيدليات إلا ان الطبيب يجبره على البحث عنه.

وأشار الى ان النقابة رصدت نقص بعض المضادات الحيوية الخاصة بالأطفال وعلى رأسها مضاد «اموكسلين» والذى يعالج الالتهابات الجرثومية التى تصيب الأطفال فى فصل الشتاء والتى تقاعست الشركات المتعاقدة مع وزارة الصحة عن توريده للمستشفيات والوحدات الصحية التابعة لوزارة الصحة مما يعد مشكلة حقيقية خاصة ان معظم محدودى الدخل يعتمدون على العلاج المصروف من صيدليات المستشفيات الحكومية فى ظل آزمة غلاء الاسعار.

وفيما يخص دواء الأنسولين الذى يعد العلاج الأساسى لمرضى السكر أوضح عبيد أن ما يوجد فى مصر من دواء الأنسولين يكفى لـ٧ أشهر وأنه توجد ثلاث شركات فى مصر تنتج



الأنسولين بنفس نسبة المادة الفعالة وأنه لا يوجد تغيير في نوعية الدواء إلا في الاسم التجاري وثمن الدواء.

وأضاف أن هناك ١٥٠ مصنع دواء فى مصر تقوم باستيراد ٩٥٪ من الخامات من الخارج وفيما يتعلق بتصنيع الدواء فى مصر أوضح عبيد أنه لا توجد شركة أدوية تقوم بتصنيع الدواء فى مصر ولكنها فقط تقوم بتعبئته. حيث أن جميع خامات الدواء كالمادة الفعالة. الكبسولة، الأنبول، العبوات، الغلاف المعدنى لشريط البرشام، والكرتونة الخارجية أيضا يتم استيرادها من الخارج.

وأشار الى أن النقابة أطلقت حملة لتوعية المرضى بأن الطبيب عليه أن يقوم بتشخيص الحالة المرضية التى يعانى منها المريض ويترك تحديد نوعية الدواء المناسب لهذه الحالة فى يد الدكتور الصيدلى حيث إنه بذلك يقوم بإعطاء المريض للدكتور الصيدلى لاعطاء المريض ما يناسبه من دواء بعد تشخيص الحالة من قبل الطبيب المعالج وتحديد السن والوزن وبذلك يكون قد نأى بالمريض من البحث عن نوع الدواء الذى يحدده له الطبيب المعالج والذى قد لا يكون متوافرا فى الصيدليات أو قد يكون باهظ الثمن على المريض فى ظل ما تعانيه الدولة من

غلاء الأسعار وخاصة فيما يتعلق بالدواء.

وأكد عبيد أن شركات القطاع العام تقوم بإنتاج ٨ ملايين عبوة دواء شهريا على الرغم من أن احتياج الشعب من الدواء ٩ ملايين عبوة شهريا بنسبة عجز تقدر بمليون عبوة شهريا.

وان محاولة رفع الكفاءة الانتاجية لأى شركة من شركات التصنيع للأدوية تتطلب ميزانية ضخمة حيث يصل ثمن ماكينات التصنيع الى ١٢٠مليون جنيه للماكينة الواحدة.

وأضاف أن مصر ستعانى فعليا من أزمة حقيقية فى نقص الدواء إذا استمرت شركات الأدوية فى الحديث عن أنها ستققل الطاقة الانتاجية لها استنادا على انها تواجه خسارة فى صناعة الدواء على الرغم من أنها فى العام الماضى والحالى تحقق أرباحا طائلة تصل إلى ١٧٠ مليون جنيه.

وفيما يتعلق بدور الدولة في مواجهة الأزمة أوضح عبيد أنه توجد ١١ شركة مملوكة للدولة ممثلة في شركات قطاع الأعمال غير أنه لا توجد أي من حالات الاهتمام بهذه الشركات على الرغم من أن هذه الشركات كانت تتتجه ٦٠٪ من انتاج مصر من الدواء.

وعلى الرغم من تواجد ١١ شركة فى مصر تابعة للدولة الا انها لم تجد مستثمرا واحدا يقوم بإنتاج علاج لفيرس C لذلك لابد أن تتحرك الدولة لتوفير من يقوم بإنتاج هذا العلاج.

وفيما يتعلق بدور الدولة الحقيقى فى تطوير صناعة الأدوية أوضح عبيد أنه لابد من وجود كيانات كبيرة وقوية داخل الدولة تقوم بتوجيه كامل طاقتها للعمل على تطوير صناعة الأدوية. حيث تتمثل هذه الكيانات فى اتحاد المهن الطبية الذى يملك رأس مال يصل إلى ٢مليار و ٢٠٠ مليون جنيه ودائع داخل البنوك ولابد من تواجد مستثمر قادر على تشغيل هذه الأموال ويحقق الاستفادة للدولة وأيضا على الدولة سرعة الانتهاء من قانون تأمين صحى شامل على جميع أفراد الدولة.

🔒 إيمان محجوب